

تحقيق

## مستودعات مؤسسات الدولة: غنائم «الثورة» و«داعش» بمليارات الليرات

ذمة للعاملين المسؤولين عن تلك المؤسسات والمستودعات، والذين لا يتحملون أي مسؤولية فيما حدث». ويضيف المصدر أن «رئاسة الوزراء وافقت مبدئياً على تشكيل لجنة من عدة وزراء لدراسة ملف الأضرار، التي تعرضت لها السيارات العائدة لكل جهة حكومية على حدة، وتحديد المسؤوليات وتبرئة ذمم العاملين».

### وضع مالي صعب

وفيما كانت المواد الأولية والسلع المنتجة المسروقة تهرب إلى خارج البلاد وتباع بأبخس الأثمان، كانت فرصة استعادة مؤسسات الدولة وشركاتها بعضاً من عافيتها ونشاطها الاقتصادي تتضاءل إلى درجة فقدان الأمل. وبحسب الدكتور اللحام فإن «أثر هذه الظاهرة على الوضع المالي للمؤسسات الصناعية العامة يتباين حسب حجم السرقة والأضرار، التي جرى تقديرها بنحو 366 مليار ليرة سورية كخسائر مباشرة وغير مباشرة، إضافة لتوقفها عن الإنتاج، لكن قيمة الخسائر الحقيقية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة الحجم، هي أكبر بكثير مما هو معلن إذا ما جرى احتساب قيمة الآلات والتجهيزات الجديدة، التي سيجري شراؤها عوضاً عن المدمرة أو المسروقة في ظل ارتفاع سعر القطع الأجنبي. وسيكون أثر ذلك سلبياً ليس فقط على الوضع المالي لهذه المنشآت (الصعب أصلاً، حيث لم تعد تملك سوى الأرض والمباني المدمرة)، بل على الموازنة العامة للدولة التي ستمول عملية إعادة تأهيل وتشغيل هذه المنشآت، إضافة لقيامها بدفع رواتب العاملين الباقين فيها لحين تحسن الظروف وإعادة تأهيلها وتشغيلها مستقبلاً». ولذلك ينصح اللحام بضرورة «إجراء دراسة جدية لتحديد مدى الجدوى الاقتصادية من إعادة تشغيل هذه المنشآت وفق نشاطها السابق، أو تحولها لنشاط صناعي آخر يكون أكثر جدوى من نشاطها السابق».

وانطلاقاً من المثل الشعبي القائل «أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي»، جاء قرار الاتحاد العام لنقابات العمال، والقاضي بتشكيل كتائب عمالية مسلحة لحماية المنشآت العامة من عمليات التخريب والسرقة، ووفق ما يقوله رئيس الاتحاد جمال القادري لـ«الأخبار» فإن «الكتائب التي هي قيد التشكيل حالياً، ستتكون من العاملين الراغبين بالمساهمة في حماية مؤسسات الدولة ومصدر رزقهم، بمعنى أن الانتساب سيكون اختيارياً لمن يرغب ولن يكون إلزامياً»، مشيراً إلى أن استهداف مؤسسات الدولة «لم يوفر الحجر أو البشر، وبالطبع كل ما يمكن أن يدر مالا على الإرهابيين».

وبذلك تكون الخسارة الأقسى هي في محصول القطن الخام والمحلوج، إذ بلغت قيمة ما تعرض منه للسرقة والتخريب أكثر من 55 مليار ليرة، وهذا هو أيضاً حال محصول القمح الذي كانت صوامعه وأماكن تخزينه هدفاً للنهب والسرقة من قبل أطراف متعددة، أبرزها المجموعات والتنظيمات المسلحة على اختلاف مرجعياتها وشعاراتها، وعصابات اللصوص وأثرياء الحرب التي استباحت الممتلكات العامة والخاصة. وفي أحيان كثيرة كانت عمليات السرقة تجري بتسهيل وتواطؤ وتشجيع من بعض العاملين الموالين للمجموعات المسلحة من جهة، أو الطامحين إلى الظفر بمكاسب مادية من جهة ثانية. وهذا تواطؤ لا يستبعد حدوثه معاون وزير الصناعة السابق ومدير مشروع التحديث الصناعي، فؤاد اللحام، «فالفساد موجود قبل الأزمة، إذ كنا نسمع عن حرق مستودعات كاملة قبل إجراء عمليات الجرد أو الانتهاء منها وذلك بغية إخفاء السرقات. اليوم ونتيجة الأزمة أصبح الوضع أسهل لإخفاء هذا الأمر بسبب الفوضى العارمة من ناحية، وإمكانية تبريره بحجة الأعمال العسكرية والتدمير والتخريب من ناحية أخرى، إضافة إلى وجود سبب آخر يساعد على حدوث هذا الأمر، ويتمثل في تعاطف أو انتماء بعض العمال للمجموعات المسلحة».

ويضيف اللحام أن عمليات السرقة «لا تجري لقطعة غيار تحمل في كيس أو علبة كرتون صغيرة، إنما هي غالباً لمواد أولية ومنتجات جاهزة وخطوط إنتاج وآلات، يحتاج فكها ونقلها إلى تجهيزات وتسهيلات ليس من السهل تأمينها حتى تصل إلى هدفها المقصود. لذلك لا يمكن نفي وجود تواطؤ في بعض الحالات، وليس جميعها. مع الإشارة إلى أن هذه الحوادث لم تكن محصورة بالمنشآت العامة فقط، بل شملت أيضاً عدداً من المنشآت الخاصة». لكن ذلك اتهام لم يوثق رسمياً إلى الآن، لا من جانب المؤسسات الرقابية المعنية بمتابعة أداء جهات القطاع العام، ولا قبل المؤسسة القضائية التي لم تشهد حتى اليوم تحريك دعاوى جزائية بحق أشخاص محددين. ووفق ما يؤكد مصدر في الجهاز المركزي للرقابة المالية فإن «حجم الأضرار الكبيرة التي تعرضت لها المنشآت والمؤسسات العامة خلال سنوات الأزمة، دفع بالجهاز إلى اقتراح تشكيل لجنة وزارية عليا تتولى مهمة العمل على حصر الأضرار وتحديد المسؤوليات، ليصار لاحقاً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، سواء بتحريك الدعوى القضائية بحق جميع المتورطين أو بمنح براءة

وجدت فيها المجموعات المسلحة مصدراً لتمويل عملياتها وتأمين احتياجاتها. وعصابات اللصوص تعاملت معها ك«غنيمة محرزة» لا تعوض. هذا ما ألك إليه حال مستودعات عشرات المؤسسات والمعامل الحكومية ومخازنها التي إما أنها نُهبت بالكامل، أو دمرت وأحرقت محتوياتها قطعة قطعة

### دمشق - زياد غصن

على عكس النصيحة الاستثمارية القائلة بضرورة «توزيع البيض لتقليل المخاطر»، فإن الانتشار الجغرافي النسبي لمنشآت الدولة ومعاملها وتوزعها على مختلف محافظات البلاد، جعلها أكثر عرضة للنهب والسرقة والتخريب خلال سنوات الأزمة، وإن كان بعضها قد سلم بداية الأمر من المصادرة باسم «الثورة» و«دولة الخلافة»، فإنه لم يسلم من العصابات التي تشكلت تحت راية الفوضى، ووجدت في منشآت الدولة «غنيمة محرزة» يجب ألا تفوتها.

وأكثر ما يغري في منشآت الدولة، إلى جانب خطوط الإنتاج والآلات ومولدات الكهرباء وخزانات الأموال، تأتي المستودعات والمخازن المليئة بالمواد الأولية وقطع التبدل والسلع النهائية المنتجة، التي قدرت قيمتها في أحيان كثيرة بعدة مليارات من الليرات. فبحسب التقديرات الأولية لخسائر وزارة الصناعة، والتي حصلت «الأخبار» على نسخة خاصة منها، فإن قيمة المواد الأولية التي تعرضت للسرقة أو التخريب في ثماني مؤسسات صناعية منذ بداية الأزمة ولغاية شهر أيار الماضي، بلغت نحو 52,6 مليار ليرة، منها 36,8 مليار ليرة في المؤسسة العامة للأقطان، 5,8 مليارات ليرة في المؤسسة العامة الهندسية، و3,8 مليارات ليرة في المؤسسة العامة الكيماوية.

وتضيف تلك التقديرات أن الأضرار التي لحقت بالسلع والمواد الصناعية المنتجة في المؤسسات الثماني قدرت قيمتها بأكثر من 25,9 مليار ليرة، منها 18,3 مليار ليرة في مؤسسة الأقطان، 3 مليارات ليرة في المؤسسة الهندسية، و1,1 مليار ليرة في المؤسسة الكيماوية.

وعلمت «الأخبار» من مصادر سورية واسعة الاطلاع أن الزيارة متفق عليها منذ زيارة الوزير وليد المعلم لمسقط في السادس من آب الماضي.

وأضافت المصادر أن بن علوي لم يحمل أي مبادرة، والوفد العماني قادم ليسمع وجهة النظر السورية، وإعلان «استعدادهم للقيام بأي دور إيجابي يحل الأزمة السورية».

وتابعت المصادر أن بن علوي زار سابقاً سبع عواصم عربية «واتفق معها على أنه يجب التحرك والعمل»

## فرنسا تصرّف كأن لديها ناراً شخصياً هم دمشق

لإيجاد حل في سوريا. ونقلت المصادر أن الوزير العماني قال أمام مضيغه إن «العرب ظلموا سوريا... ويجب إصلاح الأمور... وهي اليوم أسهل وأخف من السابق».

بن علوي، لدى وصوله إلى مطار دمشق، نُقل إلى القصر الجمهوري حيث التقى الأسد في خلوة مغلقة، قبل أن يجتمع مع نظيره السوري وليد المعلم، ووقد من خارجية البلدين.

إلى ذلك، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي، أمس، إن جولة جديدة من المباحثات الدبلوماسية قد تجري عقب نهاية هذا الأسبوع، مقرأً بأنه سيتعين في نهاية المطاف إشراك إيران في المحادثات بشأن انتقال سياسي في سوريا.

## مع «البعثيين» في بيروت

جونز، أفاد بيان صادر عن مكتب الجبوري، بأنه أثنى «على أي دعم يصب في إسناد القوات العراقية بالمعلومات الاستخباراتية والإسناد الجوي والتدريب والتسليح وضرورة استمرار هذا الدعم، ولا سيما في محافظتي الأنبار وصلاح الدين».

يأتي ذلك فيما أعلن وزير الدفاع خالد العبيدي، عقب لقائه في مكتبه أمس نظيرته الألمانية أورسلا فوندير، أنها دعت إلى أن «يكون هناك تعاون مشترك في الجوانب العسكرية للقضاء على إرهابيي داعش، لكون هؤلاء الإرهابيين يمثلون خطراً على أوروبا وألمانيا أيضاً».

ميدانياً، أعلن قائد «الحشد الشعبي» في محافظة الأنبار الفريق رشيد فليح، أمس، إنشاء «قوة ضاربة» من أبناء المحافظة، ستوكل إليها «مهام خاصة»، مشيراً إلى أنها ستكون «فوجاً مرتبطاً بمقر الحشد الشعبي الرئيسي في الأنبار، وتعدّ قوة ضاربة تتجاوز 500 عنصر

بتوقيع معاون الأمين العام لمجلس الوزراء رحمن عيسى حسن، حتى إشعار آخر».

وكان قرار العبادي، الذي أصدره قبل أيام بتعيين عماد الخرسان أميناً عاماً لمجلس الوزراء وتفريغ مهدي العلق لإدارة مكتبه، قد أثار اعتراضات من كتل سياسية مختلفة.

كذلك، أفادت مصادر أخرى بترتيب الحكومة في تطبيق سلم الرواتب الجديد، وذلك بعدما كان مجلس الوزراء قد قرّر، في 13 من تشرين الأول، تعديل سلم الرواتب الملحق بقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام، وتوحيد المخصصات التي يتقاضها موظفو الدولة كافة وتقليص الفوارق بينهم، على أن يطبق في الأول من تشرين الثاني المقبل.

على المستوى السياسي أيضاً، أكد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري ضرورة استمرار الدعم الأميركي للعراق. وبعد لقائه في مكتبه السفير الأميركي ستيفورات

من أبناء الأنبار». وأوضح فليح أن «هذا الفوج سوف يُنشأ من خلال سحب قوات من جميع الأفواج في الحشد، التي جرى تدريبها وتسليحها وتجهيزها»، لافتاً إلى أن «التحالف الدولي مستمر في تدريب عناصر الحشد الشعبي من عشائر الأنبار، فضلاً عن تقديم التجهيزات العسكرية وبعض الأسلحة».

من ناحية أخرى، أكد فليح أن عدد أبناء المحافظة المنضمين لـ«الحشد» يبلغ 8000 مقاتل، موضحاً أن «هؤلاء موجودون في جميع مناطق الأنبار الخاضعة لسيطرة القوات الأمنية، ومنها حديثة والبغدادي والعامرية والخالدية والحبانية والكرمة». وفي السياق، أعلن نائب قائد «الحشد الشعبي» في الأنبار اللواء طارق العسل، أمس، بدء إنشاء قوة من 1000 مقاتل من عشائر الرمادي، لافتاً إلى أن هذه القوة «ستشارك في تحرير المدينة ومسك الأرض بعد التحرير».

(الأخبار)

أفادت مصادر عن ترتيب الحكومة في تطبيق سلم الرواتب الجديد (أف ب)

